

حسين ملوك

Arab Re

نمو تاريخي، تصنيف مستقر وظموحات تتجاوز ٢٠٢٦

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التأمين وإعادة التأمين في المنطقة العربية، ولا سيما في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم السيد حسين ملوك، المدير العام لشركة إعادة التأمين العربية، رؤيته حول واقع القطاع، ودلالات دخول شركات إعادة تأمين عالمية وMGA، وتأثير ربحية شركات إعادة التأمين على سوق التأمين، إضافة إلى فرص الاستثمار ومكامن القوة والتحديات بين المعنيين الإقليميين والعالميين، وصولاً إلى استعراض أبرز إنجازات الشركة وتطلعاتها للمرحلة المقبلة.

*** تشهد المنطقة العربية عموماً، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خصوصاً، عمليات جذب واسعة لشركات إعادة تأمين عالمية وشركات MGA، إضافة إلى إطلاق شركات إعادة محلية...
- ما هو تعليقكم؟**

يعكس هذا التوجّه تحوُّلاً نوعياً في أسواق التأمين وإعادة التأمين في المنطقة العربية، ولا سيما في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث توافرت مجموعة عوامل جعلتها وجهة جذابة للشركات العالمية وشركات الـ MGA (وكلاء الإدارة العامة في التأمين) ويأتي في مقدمة هذه العوامل النمو الاقتصادي المتسارع، وحجم المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والطاقة والإنشاءات، إلى جانب التطور الملحوظ في الأطر التنظيمية والرقابية ووضوح الرؤية الاستراتيجية للقطاع.

كما أن دخول لاعبين عالميين وإطلاق شركات إعادة محلية يعكس نضج السوق وارتفاع الطلب على حلول أكثر تخصصاً وابتكاراً، ويسهم في نقل الخبرات الفنية وتطوير الكفاءات وتعزيز تنافسية السوق.

وفي المقابل، يبقى التحدي الأساسي في الحفاظ على انضباط الاكتتاب وجودة التسعير، بما يضمن توازناً صحيحاً بين النمو السريع واستدامة السوق على المدى المتوسط والطويل.

*** هل ترون أن مثل هذا الواقع يشكّل حالة صحية؟ أم أنه سيُدخل القطاع في متاهات وصعوبات جديدة؟**

يمكن النظر إلى هذا الواقع على أنه حالة صحيّة وإيجابية للقطاع من حيث المبدأ، إذ إن اتساع قاعدة العملاء ودخول شركات إعادة تأمين عالمية وشركات MGA (وكلاء الإدارة العامة في التأمين)، إلى جانب تأسيس شركات محلية، يعكس ثقة متزايدة بالأسواق العربية ويسهم في تعزيز المنافسة، وتطوير الحلول التأمينية، ونقل الخبرات الفنية والتقنية إلى الأسواق المحلية.

إلا أن هذه الإيجابيات تبقى مشروطة بوجود ضوابط تنظيمية واضحة وانضباط مهني في الاكتتاب وإدارة المخاطر، ففي حال تحوّل التنافس إلى سباق على الحصص السوقية عبر خفض الأسعار أو التراخي في شروط الاكتتاب، قد يؤدي ذلك إلى ضغوط على ربحية السوق وارتفاع مستوى المخاطر، ما يخلق تحديات هيكلية على المدى المتوسط.

قطاع إعادة التأمين بين جذب الاستثمارات والحفاظ على الانضباط الفني



ومن أجل تعزيز استدامة هذا النمو وحماية الأسواق المحلية، يمكن التفكير في إنشاء اتحاد أو تحالفات بين شركات إعادة التأمين العربية في المنطقة، لتشكيل كيان موحد يتيح توحيد الجهود، صون حجم السوق، وزيادة حجم الأقساط المكتتبه والمحافظة عليها ضمن نطاق الدول العربية، مع تعزيز القدرة التنافسية للقطاع على الصعيد الإقليمي والدولي.

وبالتالي، فإن نجاح هذا الواقع واستدامته يعتمدان على تحقيق توازن دقيق بين تشجيع النمو والانفتاح من جهة، والحفاظ على جودة السوق وانضباطه من جهة أخرى، بما يضمن تطوراً صحيحاً ومستداماً للقطاع.

*** الأرباح التي حققتها شركات إعادة على امتداد الأعوام الماضية.**

- ما هي انعكاساتها وارتداداتها على قطاع التأمين؟

على مدى الأعوام الماضية، سجّلت شركات إعادة التأمين أداءً مالياً متبايناً يعكس طبيعة القطاع المعتمدة على إدارة المخاطر والتقلبات الاقتصادية، فبعض الشركات حققت أرباحاً جيدة بفضل استراتيجيات اكتتاب متوازنة وتنوع المحفظة التأمينية، بينما واجهت أخرى تحديات مثل ارتفاع التعويضات وتقلب الأسعار وزيادة المنافسة.

إلا أن الإدارة الحذرة للمخاطر واعتماد نماذج تقييم حديثة، وتحسين الكفاءة التشغيلية، ساعدت على تعزيز القدرة التنافسية والحفاظ على استدامة الأرباح، كما لعبت الاستثمارات المالية دوراً في دعم النتائج السنوية من خلال توظيف فائض السيولة لتحقيق عوائد إضافية، وبالرغم من التحديات يبقى القطاع مرناً وقادراً على جذب المزيد من الاستثمارات خصوصاً مع توسع الأعمال في أسواق جديدة ونمو اقتصادي مطرد.

تتبع الأرباح التي حققتها شركات إعادة التأمين خلال السنوات الماضية بشكل واضح على قطاع التأمين، إذ تسهم أولاً في تعزيز الاستقرار المالي للسوق من خلال تقوية الملاءة المالية للمعنيين وزيادة قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم عند وقوع خسائر كبيرة، هذا الأمر يعزّز ثقة شركات

التأمين ببرامج الحماية التي تعتمدها ويشجّعها على التوسّع في الإكتتاب وتويع محافظتها التأمينية.

كما تؤدي ربحية شركات إعادة إلى تحسين واستقرار شروط إعادة التأمين، ما يخفّف نسبياً من كلفة نقل المخاطر على شركات التأمين، ويساعدها على تحسين هوامش أرباحها وتقديم منتجات أكثر تنافسية لحملة الوثائق، كذلك تتيح هذه الأرباح لشركات إعادة الاستثمار في تطوير نماذج تسعير وأدوات إدارة مخاطر متقدمة، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة الاكتتاب في قطاع التأمين ككل.

*** كيف تفسّرون قدرة قطاع التأمين على جذب مزيد من الاستثمارات على رغم المخاطر التي تحيط به؟**

تفسّر قدرة قطاع التأمين على جذب مزيد من الاستثمارات، رغم المخاطر المحيطة به، بعدة عوامل أساسية:

أولاً: يتمتّع القطاع بطبيعة دفاعية نسبياً، إذ يرتبط الطلب على منتجاته مباشرة بالنشاط الاقتصادي وحماية الأصول ما يوفّر تدفّقات إيرادات أكثر استقراراً على المدى المتوسط والطويل مقارنة بقطاعات أخرى أكثر تقلباً.

ثانياً: يشهد القطاع تطوراً ملحوظاً في الأطر التنظيمية والرقابية، خصوصاً في الأسواق الإقليمية، ما يعزّز مستويات الشفافية والحوكمة ويحدّ من المخاطر النظامية، الأمر الذي يطمئن المستثمرين، كما أن تحسّن أدوات إدارة المخاطر، وإعادة التأمين، ونماذج التسعير، ساهم في رفع قدرة الشركات على امتصاص الصدمات.

إضافة إلى ذلك، تبرز فرص نمو واضحة نتيجة توسّع المشاريع الكبرى، وازدياد الوعي التأميني، وظهور مخاطر جديدة تتطلب حلولاً متخصصة، مثل المخاطر المناخية والرقمية. هذه العوامل تفتح مجالات استثمارية واعدة، وتجعل القطاع قادراً على تحويل التحديات إلى فرص، ما يفسّر استمرار جاذبيته الاستثمارية رغم البيئة المحفوفة بالمخاطر.

*** بين شركات إعادة الاقليمية وتلك العالمية.**

- أين هي مكامن القوة والضعف؟

- ماذا عن امكانات شركات إعادة الاقليمية، لاسيما حين يتعلق الامر بتأمينات حديثة ومتطورة تتطلب طاقات وامكانات بشرية ومادية وبحثية عدة؟

تتمتع شركات إعادة التأمين العالمية بمكامن قوة أساسية أبرزها الملاءة المالية العالية والقدرة الاستيعابية الكبيرة وانتشارها الجغرافي الواسع، ما يتيح لها تنويع المخاطر على نطاق دولي واسع، كما تمتلك خبرات تقنية وابتكارية متقدمة، وإمكانات بحثية وتكنولوجية عالية، تؤهلها لتغطية مخاطر معقدة وكبرى مثل الكوارث الطبيعية والمشاريع الضخمة والمخاطر المتخصصة، غير أن هذه الشركات تعاني أحياناً من ضعف المرونة تجاه خصوصيات الأسواق المحلية، إضافة إلى تشدد أكبر في الشروط والأسعار عند تغيّر دورات السوق أو ارتفاع الخسائر.

في المقابل، تتميز شركات إعادة التأمين الإقليمية بقربها من الأسواق المحلية وفهمها العميق لخصوصياتها الاقتصادية والتشريعية والثقافية، ما يمنحها مرونة أكبر في تصميم الحلول وبناء علاقات طويلة الأمد مع شركات التأمين. كما تشكل دعماً لتوطين المخاطر وتعزيز الاستقلالية الإقليمية. إلا أن نقاط ضعفها تكمن غالباً في محدودية رأس المال والقدرة الاستيعابية، واعتمادها النسبي على إعادة الإسناد الخارجي، إضافة إلى محدودية الموارد التقنية والبحثية مقارنة بالمعنيين العالميين.

تمتلك شركات إعادة التأمين الإقليمية إمكانات جيدة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات التقليدية للسوق، إلا أن التحدي يزداد حين يتعلق الأمر

بتأمينات حديثة ومتطورة تتطلب طاقات بشرية متخصصة، وإمكانات مادية وبحثية كبيرة، فمع محدودية رأس المال والخبرة مقارنة بالشركات العالمية، قد تواجه هذه الشركات صعوبة في تصميم منتجات معقدة مثل التأمين ضد المخاطر الرقمية، والمناخية، أو المشاريع الكبرى متعددة الأبعاد.

ومع ذلك، تظهر فرص لتعزيز إمكاناتها من خلال الشراكات مع لاعبين عالميين، والاستثمار في تطوير الكفاءات المحلية، وتبني التقنيات الحديثة وأدوات تحليل المخاطر المتقدمة. هذه الخطوات يمكن أن تمكّنها من تقديم حلول مبتكرة، والمساهمة بفاعلية في تغطية مخاطر جديدة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المرونة والفهم العميق للسوق المحلي الذي يمثل إحدى أبرز ميزاتها.

بالتالي، قدرة الشركات الإقليمية على المنافسة في هذا المجال تعتمد بشكل كبير على مدى استثمارها في تطوير رأس المال البشري، والبحث العلمي، والبنية التحتية التقنية، بالإضافة إلى استراتيجيات التعاون مع الأسواق والشركاء الدوليين

*** ماذا عن إنجازات شركتكم للعام ٢٠٢٥؟ وتطلعاتكم للعام ٢٠٢٦؟**

واصلت الشركة تحقيق نموها الملحوظ في محافظتها الاكتتابية خلال عام ٢٠٢٤، مستمرة في الحفاظ على الوتيرة نفسها من النمو خلال العام الجاري، مسجّلة مستويات قياسية غير مسبوقة في تاريخها على مدى العامين الماضيين، وقد تحقّق هذا الأداء المتميز رغم التحديات السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة، وبالتوازي مع الالتزام بالحفاظ على معدلات الربحية المستهدفة، كما نجحت الشركة في تعزيز كفاءة برنامج حماية محافظتها ورفعته إلى مستويات أعلى، بما يحدّ من التعرّض لأي مخاطر جوهرية قد تؤثر على نتائجها، ولا سيما في ظل الكوارث الطبيعية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة.

أمّا أهم الإنجازات التي حققتها شركة إعادة التأمين العربية خلال العام الحالي من نتائج وتصنيف وتغطيات هي ما يلي:

- عززت الشركة تصنيفها الإئتماني عند درجة (B) مقبول مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل شركة التصنيف العالمية AM Best

- كنّا من أوائل الشركات في لبنان التي أتمت تطبيق المعيار الدولي رقم ١٧ على قوائمها المالية منذ العام ٢٠٢٤

- تطوير وتنمية قدرات الكوادر البشرية بالمهارات المهنية والعلمية لدعم وتطوير الكفاءات من خلال الدورات التدريبية والتثقيفية

- تحسين سياسة الإكتتاب ممّا أعطى مردوداً إيجابياً للشركة

- التوسّع في أسواق ومنتجات جديدة

- تطوير وتحديث وشمولية نظام الحاسوب المالي للشركة

أمّا بالنسبة لتطلعاتنا للسنوات القادمة وضعنا إستراتيجية تشمل ما يلي:

- إستمرار العمل على رفع درجة تصنيفنا بتخطي عووقات قيود التصنيف السياديّ

- تكثيف العمل على زيادة حجم وأسواق المحفظة التأمينية

- الحفاظ على الملاءة المالية وتحسينها

- تعزيز وترسيخ حضور الشركة الفعّال في أسواقنا التاريخية لبناء وتطوير شراكات استراتيجية

تلبّي الاحتياجات العملية والمالية والاستثمارية والابتكارية والبشرية معاً

- إستمرار الشركة في نهج تشجيع التعليم المستمر والتطوير المهني من خلال توجيه ومساعدة العاملين لديها على الإنساب إلى معهد التأمين القانوني في لندن، بما ينعكس إيجاباً على الأداء المؤسسي وجودة الخدمات.

أداء متميز رغم التحديات السياسية والاقتصادية في المنطقة